



برقية

سلمه الله

صاحب المعالي وزير الشؤون الاجتماعية
نسخة لوزارة الشؤون البلدية والقروية

نسخة لوزارة الداخلية

نسخة لمجلس الشورى

نسخة لوزارة العدل

نسخة لوزارة الشؤون الإسلامية والأوقاف والدعوة والإرشاد

نسخة لوزارة العمل

نسخة لوزارة الخدمة المدنية

نسخة لوزارة المالية

نسخة لوزارة الثقافة والإعلام

نسخة لوزارة الاقتصاد والتنظيم

نسخة لوزارة الزراعة

نسخة لوزارة النقل

نسخة لوزارة التجارة والصناعة

نسخة لديوان المراقبة العامة

نسخة للأمانة العامة لمجلس الوزراء

نسخة لديوان المظالم

نسخة لهيئة الخبراء بمجلس الوزراء

نسخة للأمانة العامة للمجلس الاقتصادي الأعلى

نسخة للمركز الوطني للوثائق والمحفوظات

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وبعد :

نبعث لكم طيه مايللي :

أولاً : نسخة من قرار مجلس الوزراء رقم (٧٣) وتاريخ ١٤٢٩/٣/٩ هـ القاضي
بالموافقة على نظام الجمعيات التعاونية بالصيغة المرفقة بالقرار.

ثانياً : نسخة من المرسوم الملكي الكريم رقم (م/١٤) وتاريخ ١٤٢٩/٣/١٠ هـ
ال الصادر بالصادقة على ذلك.

ونأمل إكمال اللازم بموجبه.. وتقبلوا تحياتنا...،

عبدالعزيز بن فهد بن عبد العزيز





الرقم : ١٤/م

التاريخ: ١٤٢٩/٣/١٠ هـ

بِسْمِ اللَّهِ تَعَالَى

نَحْنُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَلْ مُسَعُود

مَلِكُ الْمُمْلَكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السَّعُودِيَّةِ

بِنَاءً عَلَى الْمَادِةِ (الْسَّبْعِين) مِنَ النَّظَامِ الْأَسَاسِيِّ لِلْحُكْمِ، الصَّادُورُ بِالْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (٩٠) وَتَارِيخِ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وَبِنَاءً عَلَى الْمَادِةِ (الْعَشِيرَةِ) مِنَ نَظَامِ مَجْلِسِ الْوَزَرَاءِ، الصَّادُورُ بِالْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (١٣) وَتَارِيخِ ١٤١٤/٣/٣ هـ.

وَبِنَاءً عَلَى الْمَادِةِ (الثَّامِنَةِ عَشَرَةِ) مِنَ نَظَامِ مَجْلِسِ الشُّورِيِّ، الصَّادُورُ بِالْأَمْرِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (٩١) وَتَارِيخِ ١٤١٢/٨/٢٧ هـ.

وَيَعْدُ الْإِطْلَاعُ عَلَى الْمَرْسُومِ الْمُلْكِيِّ رَقْمِ (٢٦) وَتَارِيخِ ١٣٨٢/٦/٢٥ هـ.

وَيَعْدُ الْإِطْلَاعُ عَلَى قَرْدِ مَجْلِسِ الْوَزَرَاءِ رَقْمِ (٤١٩) وَتَارِيخِ ١٣٩٨/٥/١٠ هـ.

وَيَعْدُ الْإِطْلَاعُ عَلَى قَرْدِ مَجْلِسِ الشُّورِيِّ رَقْمِ (٧٤/٩٩) وَتَارِيخِ ١٤٢٧/٢/١٩ هـ.

وَيَعْدُ الْإِطْلَاعُ عَلَى قَرْدِ مَجْلِسِ الْوَزَرَاءِ رَقْمِ (٢٣) وَتَارِيخِ ١٤٢٩/٣/٩ هـ.

رَسَّمْنَا بِمَا هُوَ آتٌ :

أَوْلًا : الْمَوْافِقةُ عَلَى نَظَامِ الْجَمَعِيَّاتِ التَّعَاوِنِيَّةِ بِالصِّيَغَةِ الْمَرَاقِفَةِ.

ثَانِيًّا : عَلَى سُموِّ نَائِبِ رَئِيسِ مَجْلِسِ الْوَزَرَاءِ وَالْوَزَرَاءِ - كُلِّ فِيمَا يَخْصُهُ - تَنْفِيذِ مَرْسُومَنَا هَذَا.

عبد الله بن عبد العزيز





قرار رقم : (٧٣)
وتاريخ : ١٤٢٩/٣/٩ هـ

إن مجلس الوزراء

بعد الاطلاع على المعاملة الواردة من ديوان رئاسة مجلس الوزراء برقم ٣٢٤٩١/ب
وتاريخ ١٤٢٨/٧/٢٠ ، المشتملة على خطاب معايي وزير الشؤون الاجتماعية رقم
٥٦٩٣٣/ش وتاريخ ١٤٢٣/١٢/٤ ، في شأن مشروع نظام الجمعيات التعاونية .
وبعد الاطلاع على المرسوم الملكي رقم (٢٦) وتاريخ ١٣٨٢/٦/٢٥ هـ .
وبعد الاطلاع على قرار مجلس الوزراء رقم (٤١٩) وتاريخ ١٣٩٨/٥/١٠ هـ .
وبعد الاطلاع على المحاضر رقم (٣٠٧) وتاريخ ١٤٢٤/٩/١٧ هـ ، ورقم (٢١٤) وتاريخ
١٤٢٧/٥/١٨ هـ ، ورقم (٤١٢) وتاريخ ١٤٢٨/١٠/١٧ هـ ، المعدة في هيئة الخبراء .
وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (٧٤/٩٩) وتاريخ ١٤٢٧/٢/١٩ هـ .
وبعد الاطلاع على توصية اللجنة العامة لمجلس الوزراء رقم (٦١) وتاريخ
١٤٢٩/١/٢٦ هـ .

يقرر

الموافقة على نظام الجمعيات التعاونية بالصيغة المرافقة .

وقد أعد مشروع مرسوم ملكي بذلك ، صيغته مرافقة لهذا .

عـدـلـ

رئيس مجلس الوزراء





الرقم :
التاريخ : ١٤٢ / /
الرفقات :

المُمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ الْسُّعُودِيَّةُ
هُبَيْتُ الْجَمِيعِ بِإِرْدَاعِ مِنْجِلِيْسِ الْوَزَارَةِ

نظام الجمعيات التعاونية

الباب الأول

أحكام عامة

المادة الأولى :

يقصد بالألفاظ والعبارات الآتية - أينما وردت في هذا النظام - المعاني المبينة
أمام كل منها ما لم يقتضي السياق خلاف ذلك :

الوزارة : وزارة الشؤون الاجتماعية .

الوزير : وزير الشؤون الاجتماعية .

الجمعية : أي جمعية تعاونية مسجلة بموجب أحكام هذا النظام .

الجمعية العمومية : جميع الأعضاء المساهمين في رأس مال الجمعية التعاونية .

مجلس الإدارة : مجلس إدارة الجمعية التعاونية .

العضو : العضو المؤسس للجمعية ، أو المنضم إليها بعد تأسيسها .

اللائحة : اللائحة التنفيذية لهذا النظام .

المادة الثانية :

تعد جمعية تعاونية كل جمعية يكونها أفراد طبقاً لأحكام هذا النظام ، بهدف
تحسين الحالة الاقتصادية والاجتماعية لأعضاءها ، سواء في نواحي الإنتاج ، أو
الاستهلاك ، أو التسويق ، أو الخدمات ، باشتراك جهود الأعضاء متبعه في ذلك



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الوقت :
التاريخ : / / ١٤٢٤
المرفات :

المملكة العربية السعودية
هيئات الخبراء ب مجلس الوزراء

المبادئ التعاونية . ويجب أن يشتمل اسم الجمعية على ما يدل على صفتها التعاونية ، ونوع عملها .

المادة الثالثة :

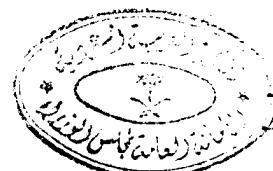
تكون الجمعية من أفراد لا يقل عددهم عن اثنى عشر شخصاً ، ولكل عضو أن يمتلك عدداً من الأسهم ، بشرط ألا يزيد ما يمتلكه العضو الواحد على ١٠٪ من رأس مال الجمعية طوال مدة اشتراكه فيها . ويجوز في حالات استثنائية يقدرها الوزير تأسيسها بما لا يقل عن خمسةأعضاء ، وفي هذه الحالة يشترط ألا يزيد ما يمتلكه العضو الواحد على ٢٠٪ من رأس مال الجمعية طوال مدة اشتراكه فيها .

المادة الرابعة :

تكتسب الجمعية الشخصية الاعتبارية بمجرد إتمام عمليتي التسجيل والإشهار المنصوص عليهما في هذا النظام ، والنشر عن ذلك في صحيفتين محليتين . ويجوز للجمعية أن تنشئ لها فرعاً بعد الحصول على ترخيص من الوزارة وفق الضوابط التي تحددها اللائحة .

المادة الخامسة :

مع مراعاة ما ورد في المادة (الثالثة) من هذا النظام ؛ يكون سعر السهم ثابتاً ، ولا تجوز تجزئته ، ويمكن للعضو المنسحب من الجمعية التنازل عن قيمة أسهمه لعضو في الجمعية أو لمساهم جديد بعد موافقة مجلس الإدارة ، فإذا تعذر التنازل واقتنع مجلس الإدارة بأسباب الانسحاب كان للعضو المنسحب أن يسترد قيمة أسهمه بعد إضافة ما حققه من أرباح أو حسم ما لحق بها من خسائر . وكذلك الأمر إذا ما





الرقم _____
التاريخ : / / ١٤٢
المرفات :

المَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ
هُبَرْيَةُ الْجَمِيعِ بِجَلِسِ الْوَزَارَةِ

فقد عضو عضويته بفقد أحد شروطها أو بالفصل . وفي حالة الوفاة يحل الورثة أو بعضهم محل مورثهم أو يتتفقون على إحلال أحدهم محله على أن تتوافر شروط العضوية في الوارث ، وإلا ردت إليهم قيمة الأسهم بعد إضافة ما حققته من أرباح أو حسم ما لحق بها من خسائر .

المادة السادسة :

لا يجوز الحجز على أموال الجمعية إلا وفاءً لديونها ويوجب حكم قضائي ، وتتحدد مسؤولية العضو في حقوق الجمعية والالتزاماتها بقدر ما يملكه من الأسهم .

المادة السابعة :

باب العضوية بالجمعية مفتوح لمن تطبق عليهم شروط العضوية ، إلا في حالات استثنائية تحددها اللائحة .

المادة الثامنة :

يعد الأشخاص الذين يشتركون في تكوين جمعية تعاونية مؤسسين لها ، وهم الذين يتولون إعداد عقد التأسيس الابتدائي ، واللائحة الأساسية للجمعية . ويتحملون بالتضامن ما يستلزم تكوين الجمعية من نفقات التأسيس ، وما يتفرع عنه من التزامات ، ويرد إليهم من رأس المال مصروفات التأسيس بعد تسجيل الجمعية ، وإذا تعذر تكوين الجمعية لا يكون لهم حق الرجوع على أحد بما أنفقوا .

المادة التاسعة :

يجب أن يتضمن عقد تأسيس الجمعية ما يأتي :

١ - تاريخ ومكان تحريره .



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



الرقم : / /
التاريخ : ١٤٢٥
المرفات :

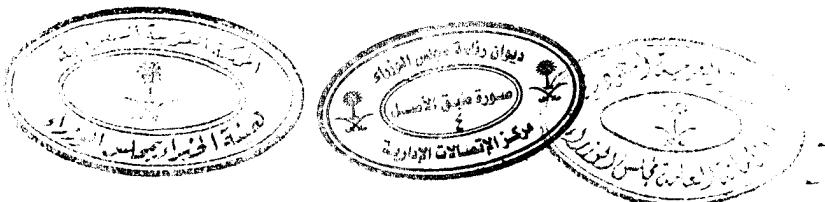
المملكة العربية السُّعُودية
هيئة الطبيعة ببراء مجلس الوزراء

- ٢ أسماء المؤسسين ، ومحال إقامتهم ومهنهم .
- ٣ اسم الجمعية .
- ٤ مقر الجمعية ، ومنطقة عملها .
- ٥ نوع الجمعية ، وأغراضها .
- ٦ مقدار رأس المال ، والقيمة الاسمية لكل سهم .

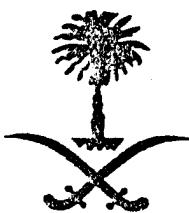
المادة العاشرة :

يكون لكل جمعية لائحة أساسية تعد وفقاً لأحكام هذا النظام متضمنة

- على الأخص - ما يأتي :
 - ١ اسم الجمعية ، ومنطقة عملها ، ومقرها ، والغرض أو الأغراض التي أنشئت من أجلها .
 - ٢ مقدار رأس مال الجمعية ، وقيمة الأسهم ، وكيفية دفعها ، والحد الأعلى للأسمى التي يجوز للعضو امتلاكها .
 - ٣ شروط العضوية ، وواجبات الأعضاء ، وشروط فقد العضوية ، أو انسحابهم والآثار المترتبة عليها .
 - ٤ شروط الترشيح لعضوية مجلس الإدارة ، وعدد أعضائه ، وطريقة انتخابهم ، واحتياجاته ، ومدته ، وأحوال وشروط انسحاب أعضائه وإنها عضويتهم .
 - ٥ احتياجات الجمعية العمومية ، وقواعد دعوتها ، ومواعيد اجتماعاتها .
 - ٦ السنة المالية للجمعية .



بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ



الرقم :
التاريخ : / / ١٤٢٥
المرفات :

المُمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ
هُبَّةُ الْجَبَرَاءِ بِجَلِسِ الْوِزَارَةِ

- ٧- السجلات الحسابية والإدارية التي يجب أن تمسكها الجمعية ، وطريقة إعداد وتحضير الحساب الختامي والميزانية العمومية ، والمصادقة عليهما .
- ٨- قواعد قبول التبرعات ، والهبات ، والمنح ، والوصايا ، والآوقاف .
- ٩- قواعد توزيع الأرباح ، وتسوية الخسائر .
- ١٠- قواعد تعديل اللائحة الأساسية للجمعية .
- ١١- قواعد اندماج الجمعية ، أو حلها وتصفيتها .

المادة الحادية عشرة :

على مؤسسي الجمعية التقدم للوزارة بطلب تسجيل الجمعية ، على أن يرفق به المستندات الآتية :

- ١- دراسة جدوى تأسيس الجمعية .
- ٢- محضر اجتماع المؤسسين .
- ٣- نسختان من كل من عقد التأسيس ، واللائحة الأساسية للجمعية ، موقعة من المؤسسين ، ويصدق على التوقيع مسؤول الوزارة الذي تقع الجمعية في منطقة عمله .
- ٤- كشف بأسماء المؤسسين ومهنهم ومحال إقامتهم ، وعدد وقيمة الأسهم التي تم الاكتتاب بها من قبل كل منهم ، مصحوب بصور لبطاقات الهوية الوطنية .
- ٥- إيصال يإيداع قيمة أسهم المؤسسين بأحد البنوك .
- ٦- مشروع البرنامج السنوي لنشاط الجمعية .





الرقم :
التاريخ : / / ١٤٢٥
الرفقات :

المُمُلُوكُ الْعَربُونَ السُّعُودُ
هُبُّتُهُ الْبَرَاءُ بِجَلِيلِ الْوَزَارَةِ

-٧ إقرار موقع عليه من جميع الأعضاء المؤسسين يبين أعضاء اللجنة المؤقتة التي ستتولى متابعة تأسيس الجمعية .

المادة الثانية عشرة :

تقوم الوزارة بمراجعة المستندات الواردة في المادة (الحادية عشرة) من هذا النظام، فإذا كانت مستوفية لمتطلبات هذا النظام قامت باتمام إجراءات الإشهار ، وإلا فلها أن ترفض التسجيل أو تطلب تعديل اللائحة الأساسية، وعليها أن تخطر المؤسسين بالرفض وأسبابه أو بطلب التعديل خلال ستين يوماً من تاريخ ورود طلب الإشهار إليها ، وإلا بعد الإشهار واقعاً بحكم النظام . وللمؤسسين حق الطعن في قرار الرفض أمام الوزير خلال ستين يوماً من تاريخ إبلاغهم بذلك . وفي حالة الموافقة على الإشهار تزاحل الجمعية نشاطها ، وتتمتع بالامتيازات الممنوحة للجمعيات بموجب هذا النظام .

الباب الثاني

إدارة الجمعيات التعاونية

المادة الثالثة عشرة :

يكون لكل جمعية مجلس إدارة يقوم بجميع الأعمال الالزمة لإدارتها في حدود أغراضها ولا تحتها ، ويكون من خمسة أعضاء على الأقل تنتخبهم الجمعية العمومية من بين أعضائها ، واستثناءً من ذلك يعين المؤسرون من بينهم مجلس الإدارة الأول لمدة ثلاث سنوات .



الرقم :
التاريخ : / / ١٤٢٦
الرفقات :



المَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ
هُيَّاتُ الْجَمِيعِ الْمُؤْمِنِينَ الْوَزَارَةُ

المادة الرابعة عشرة :

مدة عضوية مجلس الإدارة أربع سنوات ، ويجوز للجمعية العمومية التجديد للمجلس لفترة أخرى أو أكثر، ويستمر المجلس في ممارسة مهامه وصلاحياته إلى أن يتم تعيين المجلس الجديد ، ولا يتقاضى أعضاء المجلس أجراً على عملهم ؛ ولكن يجوز للجمعية العمومية منع المجلس مكافأة بنسبة لا تزيد على ١٠٪ من الأرباح السنوية المحققة بعد استقطاع النسب النظامية .

المادة الخامسة عشرة :

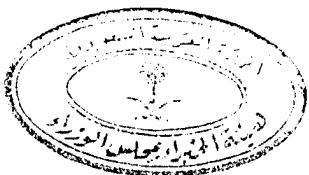
إذا خلا مكان أحد أعضاء مجلس الإدارة لأي سبب، فعلى المجلس أن يضم العضو - من بين الأعضاء الاحتياطيين - الذي حاز على أكثر الأصوات في اقتراع الجمعية العمومية التي انتخبتهم ، ويكمel المدة المتبقية من دورة المجلس .

المادة السادسة عشرة :

ينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً ، ونائباً للرئيس ، وأميناً للمجلس ، وأميناً للصندوق في أول اجتماع له .

المادة السابعة عشرة :

لا يكون انعقاد المجلس صحيحاً إلا بحضور أغلبية أعضائه ، وتصدر قراراته بموافقة الأغلبية المطلقة لعدد الأعضاء الحاضرين ، فإذا تساوت الأصوات يرجع الجانب الذي صوت معه رئيس الاجتماع .





الرقم :
التاريخ : / /
المرفات : مدين

المملكة العربية السعودية
هيئة المراجعة الخاتمة للمجلس الفزلي

المادة الثامنة عشرة :

- ١ - يقوم مجلس الإدارة بالإشراف على سير العمل بالجمعية بصفة مستمرة ، ومراقبة من يقوم بالإدارة ، ومن يمثلون الجمعية ، والمفوضين لأعمال معينة.
- ٢ - رئيس مجلس الإدارة حق التوقيع عن الجمعية ، وتمثيلها لدى الآخرين وأمام القضاء . وله بموجب ذلك حق تفويض غيره وتوكيده .

المادة التاسعة عشرة :

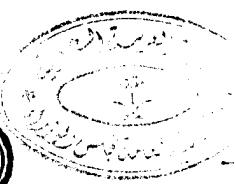
مع مراعاة أنظمة المحاسبين المعمول بها ؛ يصدر الوزير قرارات وزارة تنظم عملية المراجعة الحسابية .

المادة العشرون :

يقدم مجلس الإدارة في نهاية السنة المالية حسابات الجمعية وتشمل :

- ١ - الحساب الختامي للسنة المالية المنتهية .
- ٢ - حساب الأرباح والخسائر .

ويعرض هذان الحسابان - مشفوعين بالمستندات المثبتة لهما - على مراجع الحسابات لفحصهما قبل انعقاد الجمعية العمومية بشهر على الأقل . ويبقى الحساب الختامي ، وحساب الأرباح والخسائر ، وتقارير مجلس الإدارة والمفتشين والمراجعين ، في مقر الجمعية مدة أسبوعين على الأقل قبل انعقاد الجمعية العمومية ، ويكون لكل عضو حق الاطلاع عليها ، وتظل كذلك إلى أن يتم التصويت عليها .





الرقم :
التاريخ : / / ١٤٢٥
المرفات :

المملكة العربية السعودية
هيئه الخبراء بمجلس الوزراء

المادة الحادية والعشرون :

يعين مجلس الإدارة مديرًا تنفيذياً يقوم بتصريح شؤون الجمعية ، ويحدد المجلس اختصاصاته ، وواجباته ، وحقوقه ، ويكون مجلس الإدارة مسؤولاً عن أعمال المدير في مواجهة الجمعية العمومية .

المادة الثانية والعشرون :

الجمعية العمومية هي السلطة العليا في الجمعية التي تتكون من جميع الأعضاء المساهمين ، ويجب أن تتعقد مرة على الأقل كل سنة ولا يكون الاجتماع نظامياً إلا بحضور (٢٥٪) من الأعضاء ، فإذا لم يكتمل النصاب يؤجل الاجتماع خمسة عشر يوماً ، ويصبح الاجتماع نظامياً بحضور (١٠٪) من الأعضاء على الأقل ، وتصدر القرارات بأغلبية أصوات الحاضرين ، وفي حالة تساوي الأصوات يرجع الجانب الذي صوت معه الرئيس.

المادة الثالثة والعشرون :

لكل عضو صوت واحد في الجمعية العمومية مهما بلغت الأسهم التي يملكها ، وللعضو أن يوكل عضواً آخر في الجمعية من غير أعضاء مجلس الإدارة ، ولا يجوز للعضو أن يكون وكيلًا عن أكثر من واحد .

المادة الرابعة والعشرون :

تتولى الجمعية العمومية ممارسة الاختصاصات الآتية :

- ١ - مناقشة تقارير مجلس الإدارة وملاحظات الوزارة على الجمعية ، واتخاذ القرارات المناسبة بشأنها .





الرقم :
التاريخ : / /
المرفات :

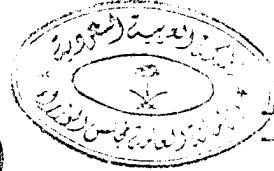
المَسْمَىُ الْعَرَبِيُّ الْسُّعُودِيُّ
هِيَئَةُ الْخَبَرَاءِ بِجَلِسِ الْفَرَزَاعَ

- ٢ اعتماد الميزانية العمومية والحسابات الختامية للسنة المالية المنصرمة .
- ٣ مناقشة واعتماد الخطة السنوية للجمعية ، وموازنتها التقديرية للسنة المالية التالية .
- ٤ اعتماد مشروع توزيع الأرباح ، وتحديد كيفية استثمار الاحتياطي العام .
- ٥ انتخاب أعضاء مجلس الإدارة ، والأعضاء الاحتياطيين .
- ٦ تعيين مراجع الحسابات الخارجي ، وتحديد أتعابه .
- ٧ البت في الاعتراضات والاستثنافات المقدمة للجمعية طعناً في أي قرار صادر من مجلس الإدارة .
- ٨ تحديد الحد الأعلى للتمويل ، والالتزامات التي يتطلبتها عمل الجمعية .
- ٩ النظر في المسائل الأخرى المتعلقة بأعمال الجمعية ، وتدخل ضمن اختصاصاتها بموجب هذا النظام واللائحة .

المادة الخامسة والعشرون :

تعقد الجمعية العمومية اجتماعاً غير عادي بدعوة من مجلس الإدارة ، أو من مراجع الحسابات ، أو بطلب من ثلث أعضائها على الأقل ، أو بدعوة من الوزارة ، وذلك لبحث إحدى الحالات الآتية :

- ١ تعديل اللائحة الأساسية للجمعية .
- ٢ التصرف في ممتلكاتها العقارية والاستثمارية .
- ٣ حل الجمعية ، أو دمجها مع جمعية أخرى ، أو تقسيمها إلى جمعيتين أو أكثر .



الوقت :
التاريخ : ١٤ / / ٢٠١٥
المرفات :



المَلِكَةُ الْعَرَبِيَّةُ الْمُسْعُودِيَّةُ
هِيَ بِرَأْيِهِ بِرَأْيِهِ بِرَأْيِهِ بِرَأْيِهِ

ويشترط لصحة انعقاد اجتماع الجمعية العمومية غير العادي حضور أغلبية المساهمين ، مع مراعاة ما ورد في الفقرة (٦) من المادة (السابعة والثلاثين) من هذا النظام في حالة حل الجمعية .

المادة السادسة والعشرون :

تنتخب الجمعية العمومية من بين أعضائها رئيساً لها .

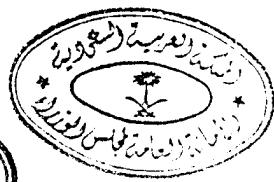
الباب الثالث

موارد الجمعية

المادة السابعة والعشرون :

ت تكون موارد الجمعية من المصادر الآتية :

- ١- رئيس مال الجمعية .
- ٢- التبرعات والهبات والمنح والوصايا والأوقاف ، وفقاً للقواعد التي تنظمها اللائحة الأساسية للجمعية.
- ٣- المقابل الذي تقرره الجمعية لقاء الخدمات التي تقدمها لأعضائها وغيرهم .
- ٤- الإعانات التي تقدمها الدولة.
- ٥- عوائد أنشطة الجمعية واستثماراتها .





الرقم : / /
التاريخ : ١٤ / /
المرفات :

المَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ
هِيَ شَهِيدُ الْجَهَادِ بِإِيمَانِهِ وَرَاغْبٌ

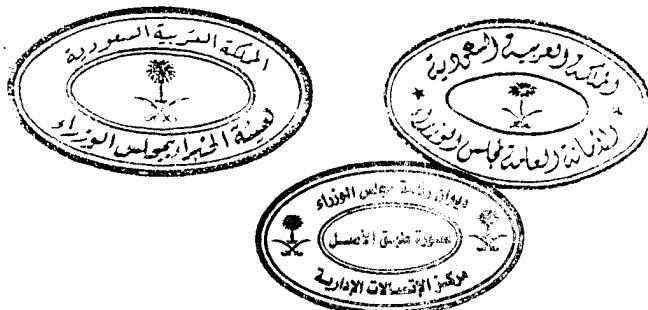
الباب الرابع

توزيع الأرباح

المادة الثامنة والعشرون :

توزيع أرباح الجمعية على النحو الآتي:

- ١ (٢٠٪) من الأرباح لتكوين احتياطي نظامي للجمعية إلى أن يتساوى رصيد الاحتياطي النظامي مع رأس المال، وعندما يتم تحويل النسبة إلى الاحتياطي العام.
- ٢ مبلغ لا يزيد على (٢٠٪) من باقي الأرباح يصرف كربح بنسبة المساهمة في رأس المال.
- ٣ مبلغ لا يزيد على (١٠٪) من باقي الأرباح للخدمات الاجتماعية.
- ٤ مع مراعاة ما قد تقرره الجمعية العمومية من مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة وفق ما نصت عليه المادة (الرابعة عشرة) من هذا النظام؛ تخصص باقي الأرباح للعائد على المعاملات وفق ما تحدده اللائحة.





الرقم : / /
التاريخ : ١٤٢٥
المرفات :

المُلْكَ الْأَعْظَمُ الْمُسَعُودِيُّ
هُبْلَهُ الْجَبَرِيُّ بِجَلِسِ الْوَزَارَةِ

الباب الخامس

مجلس الجمعيات التعاونية

المادة التاسعة والعشرون :

يكون مجلس للجمعيات ، وتحدد اللائحة طريقة تكوينه و اختصاصاته و تنظيم شؤونه المالية والإدارية و علاقته بالجمعيات ومدى استفادته من الإعانات والامتيازات التي تمنح للجمعيات.

الباب السادس

الإعانات والتسهيلات للجمعيات التعاونية

المادة الثلاثون :

تقديم الوزارة الإعانات الآتية :

- ١ - إعالة تأسيسية لمرة واحدة للجمعية بعد تسجيلها لمساعدتها في نفقات التأسيس على ألا تزيد عن (٢٠٪) من رأس مال الجمعية وقت التسجيل .
- ٢ - إعالة بناء مقر للجمعية لمزاولة أعمالها ونشاطاتها على ألا تزيد عن (٥٠٪) من التكاليف المقدرة للبناء ، موزعة على دفعات تتناسب مع مراحل التنفيذ بشرط ألا تزيد عن (٥٠٪) من التكاليف الفعلية .

- ٣ - إعالة مشاريع للجمعية إذا قامت بتنفيذ مشروع تعاوني إنتاجي أو تسويقي يدخل ضمن أغراضها بما لا يزيد عن (٥٠٪) من تكاليف المشروع .

- ٤ - إعالة مخاطر إذا تعرضت الجمعية لخسارة فادحة نتيجة لظروف قاهرة بما لا

يزيد عن (٩٠٪) من الخسارة .





الرقم :
التاريخ : / / ١٤٣
المرفات :

-٥- إعانته إدارة عندما تعين الجمعية مديرًا سعوديًّا متفرغًا لأعمالها ، تتناسب كفايته ومؤهلاته مع النشاطات التي تؤديها الجمعية ، على ألا تتجاوز الإعانته نسبة (٥٠٪) من راتبه الشهري لمدة ثلاث سنوات ، ويجوز تمديدها لسنوات أخرى بموافقة الوزير .

-٦- إعانته مجلس إدارة إذا انتظمت اجتماعات المجلس ، بحيث لا تقل عن اثنى عشر اجتماعاً في السنة الواحدة بما لا يتجاوز (٢٠٪) من الأرباح السنوية للجمعية مكافأة لأعضاء مجلس الإدارة .

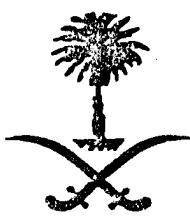
-٧- إعانته تشغيل عندما تمتلك الجمعية ما لا يقل عن ثلاثة آلات ميكانيكية لا تقطع عن العمل في منطقة خدمات الجمعية أكثر من (ثلاثة) أشهر خلال السنة بما لا يتجاوز (٥٠٪) من متوسط مرتبات (ثلاثة) من العاملين على الآليات .

-٨- إعانته تدريب عن اشتراك أحد أعضاء الجمعية ، أو العاملين بها في دورة أو حلقة دراسية أو مؤتمر في مجال التعاون داخل المملكة أو خارجها . وتحدد الإعانته بما لا يتجاوز (٩٠٪) من التكاليف ، على ألا تتحمل الوزارة تكاليف أكثر من شخصين في السنة الواحدة .

-٩- إعانته محاسبية للجمعية في الحالات الآتية :

أ- عندما تتفق الجمعية مع أحد مكاتب المحاسبة المسجلة رسمياً ، للقيام بمراجعة حساباتها الختامية وميزانياتها العمومية ، على أن تحدد الإعانته بما لا يزيد عن (٥٠٪) من التكاليف المتفق عليها





الرقم :
التاريخ : / / ١٤٢٦
المرفات :

المملكة العربية السوفيتية
هيئة إدارة مجلس الوزراء

لمدة (ستين)، ويجوز تمديدها بموافقة الوزير على ألا تزيد عن (٢٥٪) من التكاليف.

ب- عندما تقوم الجمعية بالاتفاق مع محاسب لديه من الخبرة ما يتفق حاجتها، على أن تحدد الإعانة بما لا يزيد عن (٥٠٪) من مرتبه لمدة (ستين)، وبما لا يزيد عن (٢٥٪) للسنة الثالثة.

١٠- إعانة دراسات وبحوث بنسبة لا تزيد عن (٥٠٪) من التكاليف.

١١- إعانة فنية لمساعدة الجمعية - عند الضرورة - على تطوير عملها ، ويشمل ذلك تكليف بعض موظفي الوزارة بالعمل لدى الجمعيات ولمدد محددة.

١٢- إعانة خدمات اجتماعية للجمعية بما لا يتجاوز (٥٠٪) مما تنفقه الجمعية من البند المخصص لذلك في ميزانياتها.

المادة الحادية والثلاثون :

تقوم الوزارة بتقدير الإعانات وفقاً لأحكام هذا النظام ، وحاجة الجمعيات، شريطة توافر الاعتمادات اللازمة لذلك. وتحدد اللائحة شروط وضوابط منح هذه الإعانات .

المادة الثانية والثلاثون :

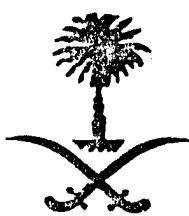
للوزير أن يوقف بصفة مؤقتة أو دائمة صرف الإعانة للجمعية في الحالات الآتية :

- ١- إذا صدر قرار بحل الجمعية ، أو تصفيتها ، أو إيقاف نشاطها .
- ٢- إذا لم تعقد الجمعية جمعيتها العمومية السنوية بدون مبرر مقبول .



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرقم :
التاريخ : / / ١٤٢٥
الرفقات :



المَمْلَكَةُ الْعَرَبِيَّةُ السُّعُودِيَّةُ
هُبَطَتْ بِهِ الْخَبْرَاءُ مِنْ جَلِيلِ الْوَزَارَةِ

٣ - إذا تأخرت الجمعية في تقديم ميزانيتها العمومية وحساباتها الختامية للوزارة (ستة) أشهر بعد نهاية سنتها المالية بدون مبرر مقبول .

٤ - إذا انتهى الغرض الذي من أجله تقرر صرف الإعانة .

المادة الثالثة والثلاثون :

لا يجوز للجمعية أن تجمع بين إعانتين تدفعان من قبل الحكومة لمشروع واحد ، ويكتفى بالأكثر منها .

المادة الرابعة والثلاثون :

لا تصرف الإعانات الواردة في هذا النظام إلا بعد أن تتأكد الوزارة من قدرة الجمعية على موافقة العمل وتحقيق أهدافها ، وأن تكون التقارير عنها جيدة ، ولم تخرج عن الأهداف التي أنشئت من أجلها ، أو تخالف هذا النظام ولائحة الأساسية للجمعية .

المادة الخامسة والثلاثون :

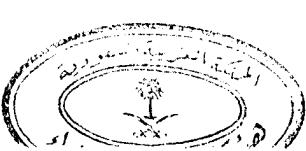
يجوز منح القطاع التعاوني التسهيلات والمزايا الآتية :

١ - منح الأراضي للجمعيات.

٢ - إعطاء الأفضلية في تأجير المواقع الحكومية على الجمعيات وبأسعار تشجيعية.

٣ - تسهيل إجراءات إقراضها من صناديق الإقراض الحكومية المختلفة وبخاصة ما يتعلق بالضمادات ، وتوسيع دائرة الإقراض .

٤ - تسهيل إجراءات استيرادها لاحتياجات أعضائها والمعاملين معها .



الرقم :
التاريخ : / / ١٤٢٥
الرفقات :



المُمُلُوكَةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّعُودِيَّةِ
هُبُّتَهُ الْجَبَرَاءِ بِمِنْصَبِ الْوَزَارَةِ

الباب السابع الرقابة

المادة السادسة والثلاثون :

- ١ تخضع الجمعيات لرقابة الوزارة ، وتنال هذه الرقابة فحص أعمال الجمعية ، والتحقق من مطابقتها للأنظمة واللائحة الأساسية وقرارات الجمعية العمومية . كما تشمل الرقابة مراقبة حسابات الجمعية بواسطة مراجعى الحسابات .
- ٢ للوزير الحق في وقف تنفيذ قرارات الجمعية العمومية في حالة مخالفتها للأنظمة وللائحتها الأساسية .
- ٣ للوزارة الحق في الإنابة عن الجمعية العمومية في استيفاء مستحقاتها.

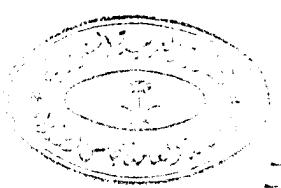
الباب الثامن

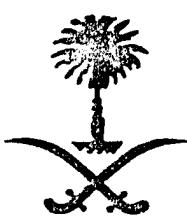
حل الجمعية وتصفيتها

المادة السابعة والثلاثون :

للوزير الحق في حل الجمعية وتصفيتها أعمالها في أي من الحالات الآتية :

- ١ إذا مضت سنتان على تاريخ نشر تسجيلها وإشهارها ولم تباشر عملها .
- ٢ إذا بلغ مجموع خسائرها في سنة ما أكثر من نصف رأس مالها المدفوع .
- ٣ إذا نقص عدد أعضائها عن العدد المحدد في المادة (الثالثة) من هذا النظام .
- ٤ إذا خرجت عن أهدافها التي أنشئت من أجلها .





الوقت .
التاريخ : / / ١٤٢٥
المرفات :

- ٥ - إذا تعذر استمرارها لاضطراب أعمالها بصفة مستمرة ، أو لتكرار إخلالها بأحكام هذا النظام ولائته واللائحة الأساسية للجمعية .

- ٦ - إذا قررت الجمعية العمومية حلها بأغلبية (ثلاثة أرباع) المساهمين على الأقل .

المادة الثامنة والثلاثون :

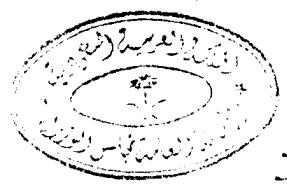
في حالة حل الجمعية تعين الوزارة مصفيأً أو أكثر لتصفيتها ، ويقوم المصفي بإجراء كافة التصرفات النظامية الالزمة لاستيفاء حقوق الجمعية والوفاء بديونها ؛ لتحقيق فائض موجوداتها . ويجب أن يقصر المصفي عمله على إنهاء أعمال الجمعية التي بدئ فيها فعلاً، وأن يمتنع عن الشروع في أعمال جديدة . ويوضع المصفي حساباً ختانياً تتم مراجعته طبقاً لأحكام المادة (العشرين) من هذا النظام .

المادة التاسعة والثلاثون :

ينشر ملخص حساب التصفية في إحدى الصحف المحلية ، ويجوز لأي من أعضاء الجمعية الطعن فيه أمام الوزير خلال ثلاثة أيام من تاريخ النشر ، وعلى الوزير الفصل في الطعن خلال (ثلاثين) يوماً من تاريخ تقديمها .

المادة الأربعون :

يوزع ناتج التصفية على الأعضاء ، بحيث لا تتجاوز قيمة ما دفعه الأعضاء فعلاً ثمناً لأسهمهم وما تحقق من أرباح ، ويودعباقي في أحد المصارف على ذمة





الرقم : التاريخ : الملفات :

المملكة العربية السعودية

إنشاء جمعية تعاونية جديدة ، أو بتحويله بقرار من الوزير إلى جمعية تعاونية تمارس نشاط الجمعية نفسه أو أي نشاط آخر يكون أقرب إلى نشاطها .

الباب التاسع

أحكام ختامية

المادة الحادية والأربعون :

تتولى الوزارات ذات العلاقة الإشراف الفني على الجمعيات ، وذلك فيما يخص نشاطاتها .

المادة الثانية والأربعون :

يصدر الوزير اللائحة والقرارات الالزمة لتنفيذ أحكام هذا النظام ، على أن تصدر اللائحة في مدة أقصاها (تسعون) يوماً من تاريخ صدوره ، ويعمل بها من تاريخ العمل بالنظام .

المادة الثالثة والأربعون :

يحل هذا النظام محل نظام الجمعيات التعاونية، الصادر بالمرسوم ذي الرقم ٢٦ والتاريخ ١٣٨٢/٦/٢٥ هـ ، وكذلك لائحة إعانته الجمعيات التعاونية، الصادرة بقرار مجلس الوزراء ذي الرقم ١٩ والتاريخ ١٣٩٨/٥/١٠ هـ .

المادة الرابعة والاربعون :

ينشر هذا النظام في الجريدة الرسمية ، ويعمل به بعد (تسعين) يوماً من تاريخ نشره .

والله الموفق .

